

الأصل: فرنسي

التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الأعضاء  
في منظمة التعاون الإسلامي

2016-2015

الملخص التنفيذي

يقدمه

المركز الإسلامي لتنمية التجارة

إلى

الدورة الثانية والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون  
الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي  
(الكومسيك)

أنقرة – الجمهورية التركية، 17-18 مايو 2016

## الفهرس

الصفحة	
3	ا. مستجدات وضعية الاقتصاد العالمي
5	اا. مستجدات التجارة الخارجية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
9	ااا. مستجدات التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي
15	اااا. عوائق تنمية التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي
18	ااااا. آفاق الاقتصاد العالمي 2016-2017

## الملخص التنفيذي

### 1. مستجدات وضعية الاقتصاد العالمي

سوف يشهد الاقتصاد العالمي خلال سنة 2016 بُطئا في النمو نتيجة ضعف تدفق رؤوس الأموال نحو الدول الناشئة مما يؤثر على الاستثمار المحلي الوطني المرتبط بوجود نسبة عالية من أزمات ديون الدول، وتراجع معدلات الصرف (انخفاض قيمة بعض العملات). ومن المتوقع أن يسجل النمو خلال سنة 2016 نسبة 3,4% مع تباطؤ بحوالي 2,1% في المملكة المتحدة، 2% في الولايات المتحدة الأمريكية، 1,4% في منطقة اليورو، 0,8% في اليابان و4% في البرازيل. كما سيواصل بطء وإعادة توازن الاقتصاد الصيني، وانخفاض السلع الأساسية والتوترات في بعض الدول الناشئة الكبرى في التأثير على أفاق النمو خلال سنتي 2016-2017.

وتتجلى عوامل بطء النمو عادة في تقلب أسعار المواد الأساسية ولاسيما مواد الطاقة والمواد الغذائية وتقلب أسواق الصرف والتدفقات المالية وسعر عملات المبادلات التجارية ويتعلق الأمر بتقلب أسعار الصرف بين اليورو والدولار والين واليوان، وعدم الاستقرار الجيوسياسي في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا الوسطى (CEI) وأمريكا اللاتينية التي تُعد من بين محركات نمو الاقتصاد العالمي وانخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بعض البلدان مما ساهم في ظهور وجه جديد للمبادلات التجارية.

ساهم انخفاض السعر العالمي لبرميل النفط في خفض صادرات الدول المصدرة للنفط، حيث عمدت هذه الأخيرة إلى التخفيض من نفقاتها العامة وهو ما كان يتوقع أن يساهم في الرفع من واردات النفط، لكن المشاكل الأخرى غطت جزئيا على هذا الجانب وحالت حتى الآن دون حدوث انتعاش معمم في النشاط الذي كان من شأنه إعادة التوازن لسوق النفط. كما ساهم عدم الاستقرار السياسي في بعض البلدان أيضا في تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

بالإضافة إلى تعافي تدريجي للسياسة النقدية في الولايات المتحدة في سياق انتعاش مرن، تستمر البنوك المركزية في العديد من الدول المتقدمة الأخرى في تخفيف سياستها النقدية. في الصين، يتغير النمو الشامل تقريبا كما كان متوقعا، لكن الواردات والصادرات تتغير بشكل أسرع مما كان متوقعا، ويرجع سبب ذلك جزئيا إلى بطء في النشاط الاستثماري والصناعات التحويلية.

من جهة أخرى، منذ يونيو 2014، انخفضت الأسعار بحوالي نسبة 65% أي ما يعادل (حوالي 70 دولار)، وعلى الرغم من ذلك، عرف النمو تراجعا تدريجيا في كثير من البلدان. إذا أخذنا بعين الاعتبار ارتفاع قيمة الدولار بنسبة 20% خلال هذه الفترة (من حيث المعدلات الفعلية)، فإن أسعار النفط قد فقدت رغم ذلك أكثر من 60 دولارا في المتوسط في مختلف العملات المحلية. ففي سنة 2015، كان الطلب المحلي للدول المصدرة للنفط أقل بكثير بسبب ضعف الاستهلاك والاستثمار. وقد لجأت الدول الغنية المصدرة للنفط إلى احتياطيها أو صناديق الثروة السيادية مما أدى إلى خفض النفقات العامة. وقد سجل برميل النفط في فبراير 2016 حوالي 33 دولار.

ساهمت هذه العوامل في تباطؤ الاقتصاد العالمي وتراجع نمو الاستثمار الأجنبي المباشر على الرغم من تسجيل معدلات نمو مهمة في بعض البلدان الناشئة والنامية.

علاوة على ذلك، عرفت التجارة العالمية انخفاضا بنسبة 13% حيث انتقلت من 19 تريليون دولار أمريكي في سنة 2014 إلى 16,5% في سنة 2015، وهو ما يفسر بقوة تقلب أسعار السلع الأساسية وأسعار الصرف التي تعود بدورها إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين والإنتاج المدعم للمحروقات في الولايات المتحدة وتباين السياسات النقدية في الاقتصاديات الكبرى. وقد أثر تقلب الأسواق المالية على ثقة الشركات والمستهلكين، وساهم في تراجع الطلب العالمي على بعض السلع المستدامة.

بلغت قيمة الصادرات العالمية في سنة 2015 حوالي 16 تريليون دولار أمريكي بما يعادل انخفاضا بنسبة 13,5% مقارنة مع سنة 2014 بسبب تراجع صادرات بعض البلدان مثل أمريكا الشمالية (-8%) والولايات المتحدة الأمريكية (-7,1%)، كندا (-14%)، المكسيك (4,1%)، أمريكا الجنوبية والوسطى (-21,2%) حيث جاءت البرازيل في المرتبة الأولى (-15,1%) وباقي الدول (-24,2%)، أوروبا (-12,4%) أغلبيتها دول الاتحاد الأوروبي الثمانية والعشرين (-12,5%) وخصوصا ألمانيا (-11%)، المملكة المتحدة (-8,9%)، فرنسا (-12,8%)، هولندا (-15,7%) وإيطاليا (-13,4%).

من جهة أخرى، عرفت الواردات العالمية أيضا انكماشا بنسبة 12,5% مقارنة مع بيانات سنة 2014 حيث بلغت 16,34 تريليون دولار أمريكي بسبب انخفاض واردات الدول الآتية (أمريكا الشمالية (-4,7%) وخاصة في كندا (-9,1%)، أمريكا الجنوبية والوسطى (-15,9%) وخاصة في البرازيل (-25,2%)، أوروبا (-13,2%) وبشكل رئيسي في دول الاتحاد الأوروبي الثمانية والعشرين (-13,4%).

ونلاحظ أن أمريكا الجنوبية قد شهدت في سنة 2015 انخفاضا في وارداتها عقب الركود المسجل في البرازيل، وارتفعت صادرات الدول المتقدمة بنسبة 2,6% وصادرات الدول النامية بحوالي 3,3%. وارتفعت الصادرات بشكل كبير في الدول المنتجة للنفط في أفريقيا والشرق الأوسط وبلدان رابطة الدول المستقلة (CEI)، على الرغم من انخفاض أسعار النفط. مقابل ذلك، ارتفعت واردات الدول المتقدمة بشكل ملحوظ حيث سجلت نسبة 4,5%، أما واردات البلدان النامية فقد شهدت تباطؤا مع نمو طفيف بنسبة 0,2%. ويرجع انخفاض واردات المناطق المنتجة للنفط أساسا إلى انخفاض أسعار النفط العالمية، وهو ما أدى إلى تراجع عائدات صادرات البلدان المعنية.

بالإضافة إلى ذلك يُعزى هذا الانخفاض في التجارة إلى تراجع المبادلات التجارية في المحروقات والمنتجات المعدنية بنسبة 50% من قيمة التجارة في سنة 2015 وإلى تراجع صادرات المواد المصنعة. فالمواد المصنعة التي عرفت مزيدا من التراجع في التجارة العالمية هي المعدات المكتبية والاتصالات والمواد الكيماوية وآلات وأجهزة أخرى (التجهيزات والسلع المعمرة من غير السيارات).

خلال سنة 2015، انخفضت الصادرات العالمية من الخدمات التجارية بنسبة 6,4% حيث سجلت حوالي 4,7 تريليون دولار أمريكي وأثر هذا الانخفاض على تجارة الخدمات المتعلقة بالسلع، مثل النقل الذي سجل انخفاضا كبيرا بنسبة 10,3% أي بقيمة 870 مليار دولار أمريكي. وتركز هذا الانخفاض في الدول الأوروبية (-9,8%)، والدول الآسيوية (-3,4%)، ودول أمريكا الجنوبية والوسطى (-4,3%)، وقليل في أمريكا الشمالية (-0,9%).

من جهة أخرى، بلغت قيمة الصادرات العالمية من الخدمات التجارية 4,6 تريليون دولار أمريكي في سنة 2015 أي تراجعاً بنسبة 5,4% مصحوباً بانخفاض قدره 8,7% في أوروبا و12,9% في أمريكا الجنوبية والوسطى.

وقد أثر هذا الانخفاض على خدمات النقل حيث تراجعت أسعار الشحن الجاف للنقل البحري إلى أدنى مستوياتها في سنة 2014 أي بنسبة 10% و5,5% بالنسبة لباقي الخدمات مثل السفر والخدمات المالية.

## II. مستجدات التجارة الخارجية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

منذ تنفيذ برنامج العمل العشري 2005-2015 لمنظمة التعاون الإسلامي من قبل جميع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي تحت إشراف الأمانة العامة وبالتعاون مع الشركاء الدوليين في التنمية مدعم بسياسات تجارية حكومية، واصلت تجارة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نموها، حيث انتقلت من 1,77 تريليون دولار أمريكي سنة 2005 إلى 4,48 تريليون دولار أمريكي سنة 2015 بزيادة قدرها 152%. ويفسر هذا الارتفاع من بين أمور أخرى، بتقلب أسعار المواد المتبادلة ولاسيما المحروقات وكذلك زيادة المشاريع التي تمولها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص) وأنشطة تنمية التجارة وتسهيل التجارة التي يقوم بها المركز الإسلامي لتنمية التجارة ولجنة الكومسيك والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة وأنشطة تأهيل الكفاءات في القطاع التجاري والاقتصادي التي يقوم بها مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والتجارية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية (قسم التعاون والاندماج والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب) بالتعاون مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز التجارة الدولي والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية واليونيدو ومنظمة السياحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، إلخ.) والقطاع الخاص في الدول الأعضاء.

بين فبراير 2009 وديسمبر 2015، حققت المجموعة التشاورية لتعزيز التجارة البينية حوالي 1.125 نشاط ومشروع حيث تم إنجاز 75% منها بالكامل لفائدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال تأهيل الكفاءات وتسهيل التجارة والتنشيط التجاري وتمويل التجارة وتأمين وائتمان الصادرات وتطوير المنتجات الاستراتيجية.

وقد استثمرت العديد من الدول الأعضاء أيضاً في مجال تسهيل التجارة من حيث البنى التحتية للطرق والمطارات ولاسيما منها: ماليزيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والبحرين وقطر وعمان وتونس وتركيا وأذربيجان والمغرب. كما حسنت دول أخرى من معدل الربط البحري بأكثر من 50% بين سنتي 2005 و2015 حسب بيانات الأونكتاد ويتعلق الأمر بالدول الآتية: ألبانيا، المغرب، البحرين، الصومال، لبنان، العراق، جيبوتي، نيجيريا، اليمن، السودان، كوت ديفوار، عمان، الأردن، توغو، تركيا، المالديف، بنغلاديش، الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، بنين، ماليزيا، موزامبيق وباكستان. وقد تحسن متوسط الربط البحري للدول الأعضاء بنسبة 76% بين سنتي 2005 و2015.

شكلت تجارة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 11,2% من التجارة العالمية سنة 2014. أما أهم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الفاعلة في التجارة العالمية سنة 2014 فهي: الإمارات العربية المتحدة (533,3 مليار دولار أمريكي بما يعادل 12,8% من التجارة الإجمالية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي)، المملكة العربية السعودية (503,2 مليار دولار أمريكي، 12,1%)، ماليزيا (443 مليار دولار أمريكي، 10,6%)، تركيا (400 مليار دولار أمريكي، 9,6%)، إندونيسيا (354,2 مليار دولار أمريكي، 8,5%)، إيران (191,3 مليار دولار أمريكي، 4,6%)، قطر (162 مليار دولار أمريكي، 3,9%)، نيجيريا (161 مليار دولار أمريكي، 3,9%)، العراق (131 مليار دولار أمريكي، 3,2%) والكويت (125 مليار دولار أمريكي، 3%). وقد سجلت هذه الدول العشر مجتمعة حوالي 72,2% من التجارة العالمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سنة 2014.

أما أهم المنتجات المتبادلة في التجارة العالمية للدول الأعضاء سنة 2014 فهي: المواد المصنعة المختلفة (27%)، المحروقات المنجمية (26%)، الآليات ومعدات النقل (19%)، المواد الغذائية والمواد الأولية غير القابلة للأكل (10%) لكل منهما والمواد الكيماوية (7%).

بلغت تجارة الخدمات للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قيمة 800 مليار دولار أمريكي من التجارة العالمية سنة 2014 وبلغ متوسط تجارة الخدمات من التجارة الإجمالية للدول الأعضاء نسبة 18%.

تتكون بنية تجارة الخدمات كما يلي: خدمات النقل 33%، السفر والسياحة 32%، خدمات الشركات 14%، الخدمات الحكومية 7%، البناء 3%، الاتصالات 3%، التأمين 3%، الخدمات المالية 2%، الخدمات المعلوماتية والشخصية والثقافية والترفيه والرخص والخدمات السمعية البصرية 3%.

أهم الدول الأعضاء الفاعلة في تجارة الخدمات هي: العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا، تركيا، إندونيسيا، مصر، لبنان، الكويت ونيجيريا التي سجلت مجتمعة 71% من التجارة الإجمالية للخدمات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سنة 2014.

### - صادرات السلع

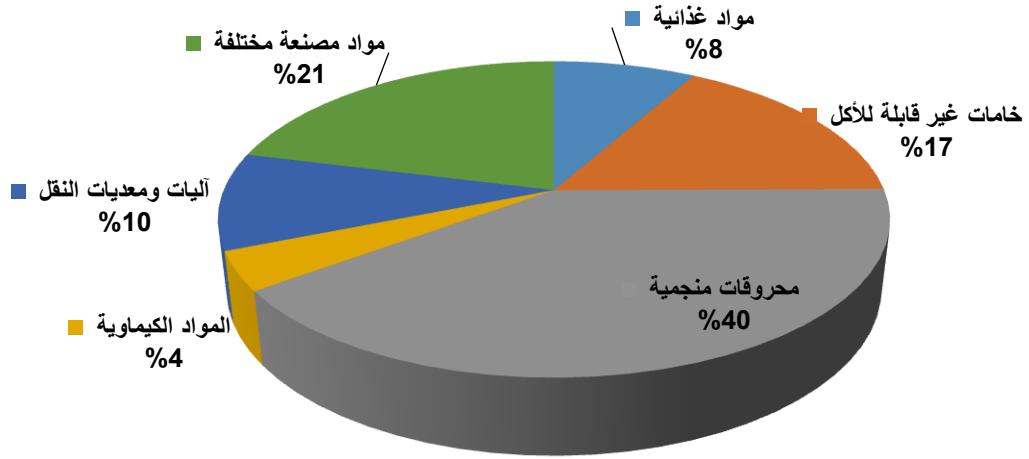
سجلت الصادرات العالمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تراجعاً بنسبة 3% بين سنتي 2013 و2014، حيث انخفضت قيمتها من 2,22 تريليون دولار أمريكي إلى 2,15 تريليون دولار أمريكي، بما يعادل انخفاضا بحوالي 66 مليار دولار أمريكي. ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع الصادرات العالمية الذي سجلته الدول الأعضاء الآتية بسبب تقلب أسعار المواد الأساسية مثل المحروقات والمواد الغذائية والمعادن على الصعيد الدولي:

- **البحرين** (-18,15 مليار دولار أمريكي؛ تراجع بنسبة 50,2% بين سنتي 2013 و2014 نتيجة انخفاض صادرات المواد النفطية بقيمة (-882 مليون دولار أمريكي، بما يعادل نسبة -8,8%) والألومنيوم (-540,5 مليون دولار أمريكي، -36%) والسيارات (-408,5 مليون دولار أمريكي، -50%) والمجوهرات (-186 مليون دولار أمريكي، -28%) والسفن السياحية وسفن الشحن والمراكب (-155,5 مليون دولار أمريكي، -97%) وآلات التبريد (-117 مليون دولار أمريكي، -52,3%)؛

- **ليبيا:** تراجعت صادراتها بنسبة 46% بما يعادل 17 مليار دولار أمريكي نتيجة انخفاض صادراتها من المحروقات المنجمية (-22 مليار دولار أمريكي بما يعادل -53,2%) والإسمنت (-79 مليون دولار أمريكي، -58%) والمواد الكيماوية العضوية (-27,2 مليون دولار أمريكي، -24%) والسفن والعبارات وسفن الشحن (-20 مليون دولار أمريكي، -100%)؛
- **العربية السعودية:** عرفت صادراتها انخفاضا بقيمة 15 مليار دولار أمريكي، بما يعادل نسبة -4,3% نتيجة تراجع صادراتها من المحروقات المنجمية (-26 مليار دولار أمريكي، -9%) والمواد الكيماوية العضوية مثل الإثير (-3,2 مليار دولار أمريكي، -58%)، غاز النفط (-2,2 مليار دولار أمريكي، -27%)، القاطرات والقوارب (-1,1 مليار دولار أمريكي، -100%) والسيارات السياحية (-767 مليون دولار أمريكي -97%)؛
- **مصر:** عرفت صادراتها تراجعاً بنسبة 20,7% بما يعادل 7- مليار دولار أمريكي نتيجة انخفاض صادراتها من غاز النفط (-1,2 مليار دولار أمريكي، بما يعادل -76%)، تليها الأسمدة (-432,4 مليون دولار أمريكي، -40%) والذهب (-242 مليون دولار أمريكي، -27%) والأرز (-169,3 مليون دولار أمريكي، -85%) والنفط الخام (-112 مليون دولار أمريكي، -4,4%)؛
- **اندونيسيا:** تراجعت صادراتها بنسبة 3,6% بما يعادل 6,2 مليار دولار أمريكي نتيجة انخفاض صادراتها من بعض المواد مثل الفحم والفحم الحجري (-4,1 مليار دولار أمريكي، -18%) والمطاط الطبيعي (-2,2 مليار دولار أمريكي، -31,3%) وخامات النيكل ومركزاته (-1,6 مليار دولار أمريكي، -95%) والجلود (-1,3 مليار دولار أمريكي، -44%) والألومنيوم ومشتقاته (-1,3 مليار دولار أمريكي، -97%) وغاز النفط (-949 مليون دولار أمريكي، -5,2%) والنفط الخام (-933,5 مليون دولار أمريكي، -9,2%).

وبالرغم من هذا الانخفاض عرفت بعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي ارتفاعاً في صادراتها العالمية بين سنتي 2013 و2014، ويتعلق الأمر بكازاخستان (+16 مليار دولار أمريكي)، تركيا (+6 مليار دولار أمريكي)، ماليزيا (+5,6 مليار دولار أمريكي)، بنغلاديش (+4,3 مليار دولار أمريكي)، بوركينافاسو (+2,2 مليار دولار أمريكي) والمغرب (+1,4 مليار دولار أمريكي).

الرسم البياني 1: بنية الصادرات العالمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (2009-2014) بالنسب %



أهم المنتجات المصدرة من طرف الدول الأعضاء سنة 2014 هي: المحروقات المنجمية 40%، مواد مصنعة مختلفة 21%، خامات غير قابلة للأكل 17%، الآليات ومعدات النقل 10%، المواد الغذائية 8% والمواد الكيماوية 4%.

#### - واردات السلع

سجلت قيمة الواردات العالمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 1,97 تريليون دولار أمريكي سنة 2013 مقابل 2,01 تريليون دولار أمريكي سنة 2014 بزيادة بلغت 2,2% نتيجة ارتفاع الواردات العالمية للدول الأعضاء الآتية:

- **الإمارات العربية المتحدة** (9,4% من ارتفاع الواردات بما يعادل قيمة 23,4 مليار دولار أمريكي نتيجة ارتفاع وارداتها من السيارات والجرارات والدراجات بقيمة (+1,2 مليار دولار أمريكي، بما يعادل نسبة +11,4%) والمروحيات والطائرات (+820,6 مليون دولار أمريكي، +13%) وغاز البترول (+690 مليون دولار أمريكي، +28,8%) واليخوت وغيرها من مراكب النزهة (+687 مليون دولار أمريكي، +820%) والأحذية (+571,5 مليون دولار أمريكي، +415%)؛
- **إيران** (+21 مليار دولار أمريكي، +25% نتيجة ارتفاع الواردات من الأحجار الكريمة والمجوهرات بنسبة +6,4% بما يعادل 826 مليون دولار أمريكي والقمح (+695 مليون دولار أمريكي، +53%) ومعدات الإضاءة (+677 مليون دولار أمريكي، +174%) والأجهزة الكهربائية (+595 مليون دولار أمريكي، +101%) والسيارات السياحية (+453,4 مليون دولار أمريكي، +82%)؛
- **العربية السعودية** (+9,7 مليار دولار أمريكي مسجلة بذلك نموا بنسبة 6% نتيجة ارتفاع الواردات من المحروقات المنجمية (+9,2 مليار دولار أمريكي) والمروحيات والطائرات (+3 مليار دولار أمريكي) والجرارات (+831,6 مليون دولار أمريكي) والأجهزة الميكانيكية (+571 مليون دولار أمريكي)؛

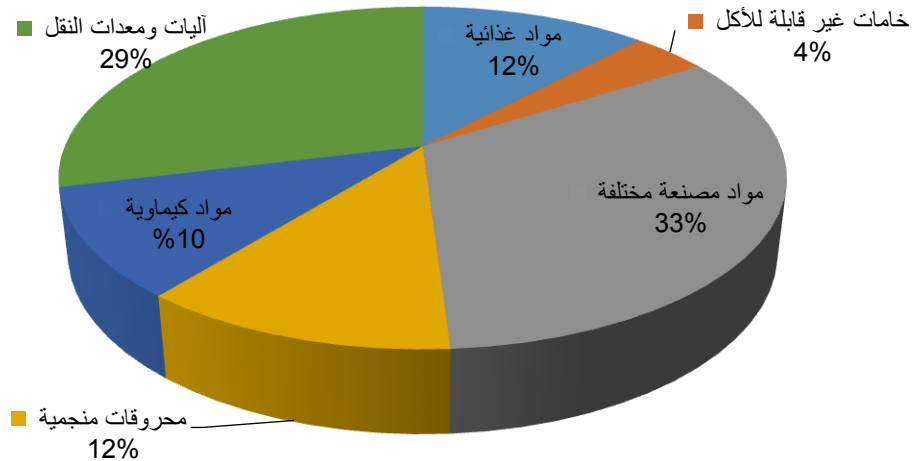


- **البحرين** (+6,6 مليار دولار أمريكي، 48,7% نتيجة ارتفاع الواردات من النفط الخام (319,3 مليون دولار أمريكي)، ومصنوعات الألومنيوم (+231 مليون دولار أمريكي)، ومواد الحديد (+195 مليون دولار أمريكي) والسيارات السياحية (+107 مليون دولار أمريكي) والصخور الرملية (+96 مليون دولار أمريكي)؛
- **توغو** (+5 مليار دولار أمريكي / 241% نتيجة ارتفاع الواردات من النفط الخام بقيمة 27,5 مليون دولار أمريكي بما يعادل +48%، وفحم الكوك (+16,4 مليون دولار أمريكي، +172%) والمنسوجات القطنية (+16,3 مليار دولار أمريكي، +45%) والاسمنت الهيدروليكي (+15,2 مليون دولار أمريكي، +93%) والأدوية (+10,7 مليون دولار أمريكي، +507%)؛

من جهة أخرى، عرفت بلدان أخرى في منظمة التعاون الإسلامي انخفاضا في وارداتها العالمية خلال تلك الفترة مثل: كازاخستان وتركيا واندونيسيا وليبيا وباكستان وبنين وعمان ومصر.

أما أهم المواد المستوردة من طرف الدول الأعضاء فهي: مواد مصنعة مختلفة (33%)، الآليات ومعدات النقل (29%)، المحروقات المنجمية (16%)، المواد الغذائية (12%)، المواد الكيماوية (10%) والمواد الأولية غير القابلة للأكل (4%).

الرسم البياني 2: بنية واردات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (2009-2014)



### III. مستجدات التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي

بما أن الاقتصاد العالمي استعاد بالكاد عافيته خلال السنوات الأخيرة، فإن بلدان منظمة التعاون الإسلامي ليست بمنأى عن ذلك لأنها تخضع أيضا لتوجهات اقتصاديات بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ودول ودول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (نافتا) والدول الآسيوية حيث تربطها بها اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف.

ترتبط اقتصاديات منطقة منظمة التعاون الإسلامي أيضا بتقلب أسعار المواد الأساسية وسعر صرف العملة التي تتم بها المعاملات التجارية الدولية بالإضافة إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل المنطقة (منظمة التعاون الإسلامي وشركاء التنمية).

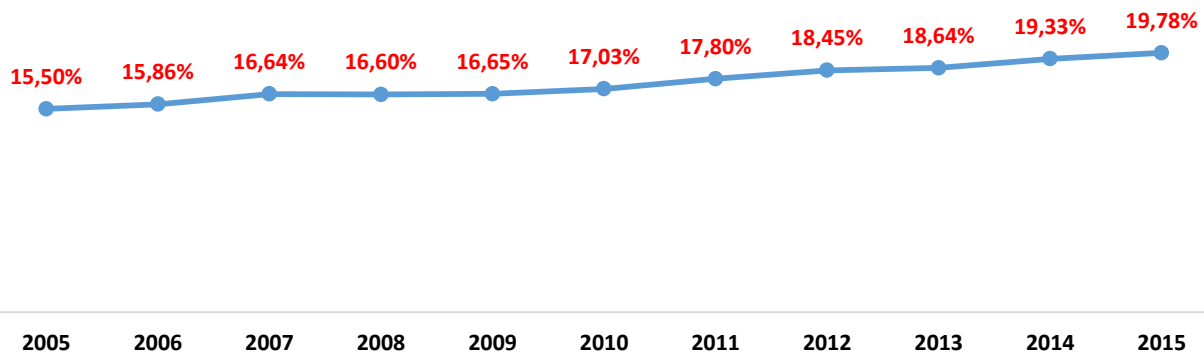
ويؤثر تغير معدل نمو الاقتصاديات المهمة في منظمة التعاون الإسلامي مثل الإمارات والسعودية وماليزيا وتركيا واندونيسيا وإيران وقطر ونيجيريا والعراق والكويت مباشرة على التجارة العالمية وداخل أقاليم هذه الدول الأعضاء.

سجلت قيمة المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (الصادرات + الواردات) ارتفاعاً مهماً منذ تطبيق برنامج العمل العشري (2005-2015) حيث انتقلت من 271,45 مليار دولار أمريكي سنة 2005 إلى 878 مليار دولار أمريكي سنة 2015 بزيادة بلغت 223%.

وبالرغم من انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية، فإن الدول الأعضاء عادة ما يشدد نزوعها إلى تكثيف المبادلات فيما بينها، حافظها في ذلك القرب الجغرافي وتفعيل الاتفاقيات الثنائية والإقليمية وتشابه عادات الاستهلاك والتكامل الإقليمي وجهود تنشيط التجارة وتمويل التجارة وتأمين وائتمان الصادرات وتسهيل التجارة من قبل المجموعة التشاورية لتعزيز التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي وتفعيل الاستراتيجية الجديدة للكومسيك.

ارتفعت حصة المبادلات التجارية البينية لمنظمة التعاون الإسلامي من التجارة الإجمالية للدول الأعضاء من 15,50% سنة 2005 إلى 19,78% سنة 2015 مسجلة بذلك زيادة بلغت 28%.

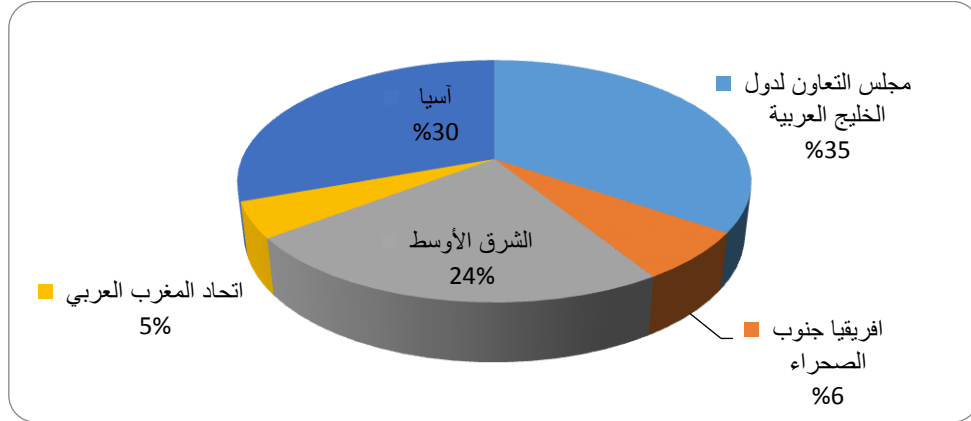
الرسم البياني 3: تطور حصة التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي بين سنتي 2005 و2015 بالنسب (%)



أهم الدول الأعضاء الفاعلة في التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي سنة 2014 هي: الإمارات العربية المتحدة بلغت قيمة تجارتها البينية 121,7 مليار دولار أمريكي، بما يعادل 15,2% من التجارة البينية، تركيا 77,8 مليار دولار أمريكي/9,7%، العربية السعودية 74,3 مليار دولار أمريكي/9,3%، إيران 65,4 مليار دولار أمريكي/8,2%، اندونيسيا 56,5 مليار دولار أمريكي/7%، ماليزيا 46 مليار دولار أمريكي/5,7%، العراق 29,2 مليار دولار أمريكي/3,7%، سوريا 28 مليار دولار أمريكي/3,5%، باكستان 27,5 مليار دولار أمريكي/3,4% ومصر 26,1 مليار دولار أمريكي/3,3%. حققت هذه البلدان مجتمعة 69% من التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي سنة 2014.

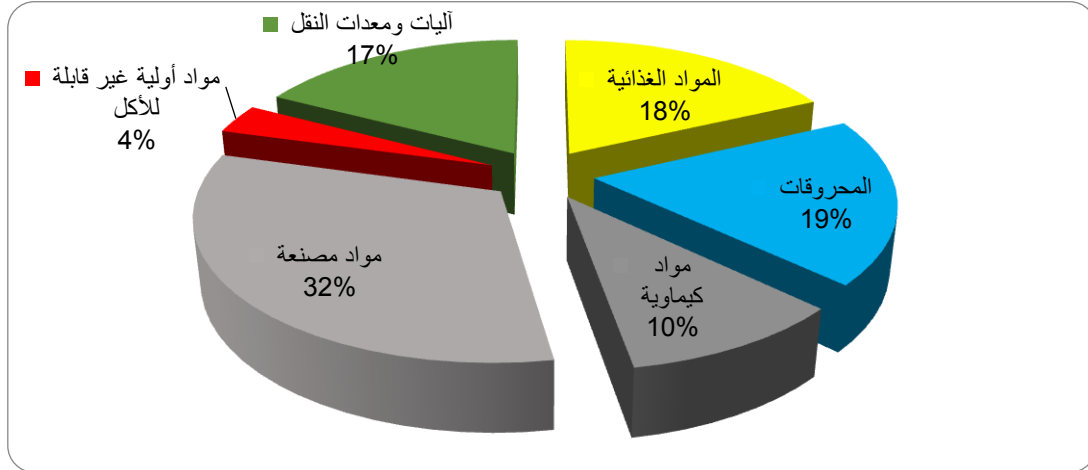
على الصعيد الإقليمي، هيمنت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سنة 2014 على التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي بحوالي 35% ، ثم الدول الآسيوية (31%) ثم دول الشرق الأوسط (24%) ثم دول أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء (7%) ودول اتحاد المغرب العربي (5%).

#### الرسم البياني 4: التوزيع الجغرافي للتجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي سنة 2014



أهم المواد المتداولة في التجارة البينية سنة 2014 هي: المواد المصنعة المختلفة 32%، المحروقات المنجمية 19%، المواد الغذائية 18%، الآليات ومعدات النقل 17%، المواد الكيماوية 10%، مواد أولية غير قابلة للأكل 3%.

#### الرسم البياني 5: بنية التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي بين سنتي 2009 و2014 بالنسب %



كما تجدر الإشارة إلى أنه في الفترة ما بين 2005 و2014، حوالي (33) دولة من الدول الأعضاء الآتية قد بلغت تجارتها البينية 20% من إجمالي تجارتها الخارجية وهو الهدف الذي يتعين بلوغه وفق مخطط العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي لسنة 2015. نعرض هذه الدول حسب الترتيب التنازلي: سوريا (88,17%) من تجارتها تمت مع دول منظمة التعاون الإسلامي، الصومال (70,10%)، جيبوتي (64,86%)، غامبيا (61,73%)، طاجكستان (48,87%)، قيرقيزيا (47,07%)، أفغانستان (46,65%)، البحرين (45,68%)، السودان

(45,63%)، الأردن (44,77%)، لبنان (41,17%)، بنين (37,93%)، السنغال (37,05%)،  
 بوركينافاسو (35,69%)، باكستان (35,57%)، أوزبكستان (34,02%)، توغو (33,70%)،  
 إيران (32,80%)، تشاد (32,28%)، مصر (31,90%)، كوت دي فوار (31,49%)، اليمن  
 (29,86%)، تركمنستان (29,21%)، عمان (29,21%)، مالي (29,01%)، النيجر  
 (27,29%)، القمر الاتحادية (27,33%)، العراق (27,22%)، غينيا بيساو (25,88%)،  
 الإمارات العربية المتحدة (22,96%)، تركيا (21,44%)، الكويت (21,38%)، وأوغندا  
 (20,66%).

ويتعين على هذه الدول وباقي الدول الأعضاء أن ترفع من استثماراتها في مجال تدعيم القدرات  
 والكفاءات والمشاركة في المعارض التجارية العامة والقطاعية على المستوى الدولي وخاصة  
 منها المعارض التي يقيمها المركز الإسلامي لتنمية التجارة وتبسيط إجراءات التجارة الخارجية  
 والاستثمارات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي من أجل تحريك المبادلات التجارية بين الدول  
 الأعضاء.

ويعتبر تنويع العرض القابل للتصدير ضروري من أجل تنمية التجارة الخارجية والاستثمارات  
 البينية. كما يتعين على الدول الأعضاء أن تشارك بصفة فعالة في أنشطة المجموعة التشاورية  
 لتعزيز التجارة البينية وفي مشاريع الكومسيك في إطار إدارة دورات المشاريع (PCM).

#### - الصادرات البينية

في الفترة ما بين 2005 و2014، تضاعفت قيمة الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي  
 ثلاث مرات تقريبا، حيث انتقلت من 134,3 مليار دولار أمريكي سنة 2005 إلى 378,91 مليار  
 دولار أمريكي سنة 2014، بما يعادل ارتفاعا بنسبة 182%. وقد بلغ هذا الارتفاع نسبة 0,06%  
 ما بين 2013 و2014. تعزى هذه الزيادة إلى تقلب أسعار المواد الأساسية ومعدل صرف  
 العملات التي تتم بها الصفقات التجارية الدولية وكذا تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين  
 الدول الأعضاء. ومع ذلك ساهمت بعض الدول في ارتفاع الصادرات البينية لمنظمة التعاون  
 الإسلامي بين سنتي 2013 و2014 وهي:

- الإمارات العربية المتحدة (+4 مليار دولار أمريكي/ +5,5% من الصادرات البينية  
 لمنظمة التعاون الإسلامي بين سنتي 2013 و2014)؛
- البحرين (+2,6 مليار دولار أمريكي، بزيادة تعادل 62,6% نتيجة ارتفاع صادراتها من  
 مواد الحديد بقيمة 252,4 مليون دولار أمريكي وأسلاك الألومنيوم 226,6 مليون دولار  
 أمريكي ومعادن الحديد ومركزاته 112,7 مليون دولار أمريكي وقطع غيار السيارات  
 73,5 مليون دولار أمريكي وقصب السكر والبنجر 58,4 مليون دولار أمريكي؛
- العربية السعودية (+1,8 مليار دولار أمريكي بما يعادل 3,7%)؛
- اندونيسيا (+1,6 مليار دولار أمريكي/ +7,1% نتيجة ارتفاع صادراتها نحو الدول  
 الأعضاء من زيت النخيل 1,6 مليار دولار أمريكي والمجوهرات 367,8 مليون دولار  
 أمريكي والسيارات السياحية 267,5 مليون دولار أمريكي وغاز النفط 208,5 مليون  
 دولار أمريكي وزيت جوز الهند ونوى النخيل 190,1 مليون دولار أمريكي والقوارب  
 184,8 مليون دولار أمريكي)؛

- **الكويت** (+1,6 مليار دولار أمريكي/ 12,8% نتيجة ارتفاع صادراتها البينية من الهيدروكربونات الحلقية بقيمة 206 مليار دولار أمريكي والسيارات 101,6 مليون دولار أمريكي والحليب 75,4 مليون دولار أمريكي وقضبان الحديد 53,6 مليون دولار أمريكي وقطع غيار الآلات 37,6 مليون دولار أمريكي).

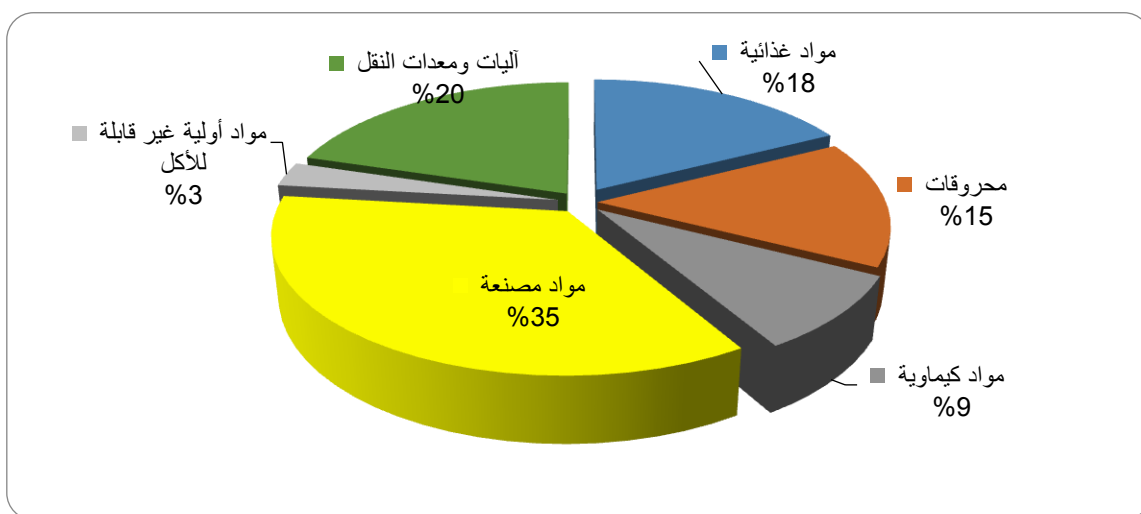
من جهة أخرى، عرفت بلدان أخرى في منظمة التعاون الإسلامي انخفاضا هاما في صادراتها البينية تراوح ما بين 200 مليون دولار أمريكي و5,5 مليار دولار أمريكي بين سنتي 2013 و2014 وهي: عمان وماليزيا وباكستان وتركيا وسوريا وأذربيجان ومصر وليبيا ولبنان وتونس والعراق وأوغندا وطاجكستان نتيجة تقلب أسعار المواد الأساسية ومعدل الصرف وعدم الاستقرار الاقتصادي في بعض هذه الدول.

بلغت الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي 17,63% من الصادرات الإجمالية للدول الأعضاء سنة 2014 بما يعادل ارتفاعا بنسبة 3% مقارنة مع سنة 2013.

أهم البلدان الفاعلة في الصادرات البينية سنة 2014 هي: **الإمارات العربية المتحدة** بلغت قيمة صادراتها نحو منطقة منظمة التعاون الإسلامي 74,4 مليار دولار أمريكي بما يعادل نسبة 19,6% من الصادرات البينية، تليها **العربية السعودية**: 49,5 مليار دولار أمريكي/ 13,1%، **تركيا** 48,7 مليار دولار أمريكي/ 12,8%، **إندونيسيا** 24,7 مليار دولار أمريكي/ 6,5%، **ماليزيا** 24,1 مليار دولار أمريكي/ 6,4%، **إيران** 16,1 مليار دولار أمريكي/ 4,2%، **قطر** 14,4 مليار دولار أمريكي/ 3,8%، **الكويت** 13,9 مليار دولار أمريكي/ 3,7%، **سوريا** 12,5 مليار دولار أمريكي/ 3,3%، **ومصر** 11,7 مليار دولار أمريكي/ 3,1%. حققت هذه البلدان العشرة مجتمعة 76,5% من الصادرات البينية الإجمالية لمنظمة التعاون الإسلامي سنة 2014.

أما أهم المواد المصدرة بين الدول الأعضاء سنة 2014 فهي: **المواد المصنعة** 35% من الصادرات البينية، **الآليات ومعدات النقل** 20%، **المواد الغذائية** 18%، **المحروقات** 15%، **المواد الكيماوية** 9%، **مواد أولية غير قابلة للأكل** 3%.

**الرسم البياني 6: بنية الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي (2009-2014) بالنسب %**



## - الواردات البيئية لمنظمة التعاون الإسلامي

ارتفعت الواردات البيئية لمنظمة التعاون الإسلامي بأكثر من ثلاث مرات خلال فترة 10 سنوات، حيث انتقلت من 137,1 مليار دولار أمريكي سنة 2005 إلى حوالي 423,3 مليار دولار أمريكي سنة 2013. وقد عرفت ما بين 2013 و2014 ارتفاعا بنسبة 6,6% نتيجة نمو الواردات البيئية للدول الأعضاء الآتية:

- الإمارات العربية المتحدة (+12,7 مليار دولار أمريكي، بنمو يعادل +37% من الواردات البيئية)؛

- إيران (+9,5 مليار دولار أمريكي / +24%)؛

- البحرين (+5,7 مليار دولار أمريكي، بنمو يعادل +111,2% من الواردات البيئية نتيجة الارتفاع الهام في وارداتها من المحروقات المنجمية 318,6 مليون دولار أمريكي، والحصى والحجر المجروش 96 مليون دولار أمريكي والقطن 93 مليون دولار أمريكي ومعدن الدولوميت 38 مليون دولار أمريكي ومنتجات القطران 32 مليون دولار أمريكي؛

- العربية السعودية (+3,7 مليار دولار أمريكي / +17,7%)؛

- الكويت (+2 مليار دولار أمريكي / +28,7% نتيجة ارتفاع وارداتها البيئية من الحصى والحجر المجروش بقيمة 141 مليون دولار أمريكي، مواد البناء (قضبان النحاس) بقيمة 110 مليون دولار أمريكي، مصل اللبن (مكون الحليب) بقيمة 95,6 مليون دولار أمريكي، المجوهرات 81,6 مليون دولار أمريكي ومواد الحديد 67,4 مليون دولار أمريكي).

من جهة أخرى، عرفت بلدان أخرى في منظمة التعاون الإسلامي انخفاضا هاما في وارداتها البيئية (ما بين 500 مليون دولار أمريكي و3 مليار دولار أمريكي) بين سنتي 2013 و2014 وهي: تركيا، عمان، باكستان، اندونيسيا، ليبيا، تونس، الجزائر، بنين ومصر.

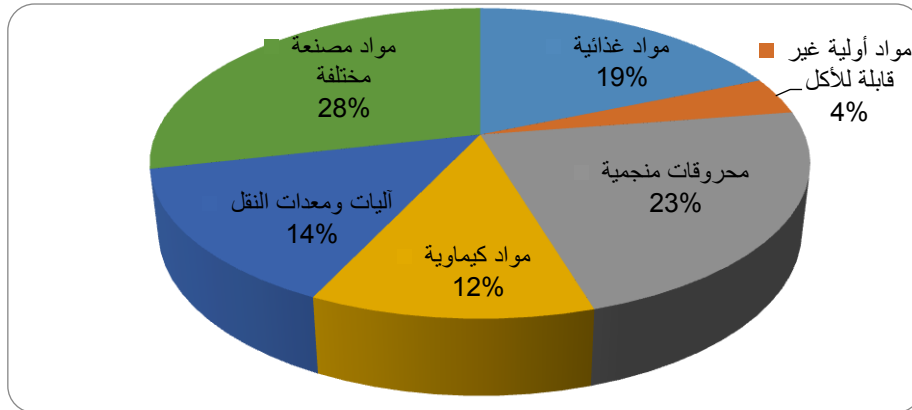
بلغت الواردات البيئية 21,04% من الواردات الإجمالية للدول الأعضاء سنة 2014 مقابل 20,17% سنة 2013 بما يعادل ارتفاعا بنسبة 4,3%.

أما أهم الدول الأعضاء المستوردة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي سنة 2014 فهي: إيران 49,4 مليار دولار أمريكي بما يعادل نسبة 11,7% من الواردات البيئية، تليها الإمارات العربية المتحدة 47,3 مليار دولار أمريكي / 11,2%، إندونيسيا 31,8 مليار دولار أمريكي / 7,5%، تركيا 29,1 مليار دولار أمريكي / 6,9%، العراق 25,8 مليار دولار أمريكي / 6,1%، العربية السعودية 24,8 مليار دولار أمريكي / 5,9%، ماليزيا 21,9 مليار دولار أمريكي / 5,2%، باكستان 20,8 مليار دولار أمريكي / 4,9%، سوريا 15,5 مليار دولار أمريكي / 3,7% ومصر 14,4 مليار دولار أمريكي / 3,4%. سجلت الواردات البيئية لهذه الدول مجتمعة 66,3% من الواردات البيئية لمنظمة التعاون الإسلامي سنة 2014.

أهم المواد المستوردة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي هي: المواد المصنعة المختلفة 28% من الواردات البيئية لمنظمة التعاون الإسلامي، المحروقات المنجمية 23%

المواد الغذائية 19%، الآليات ومعدات النقل 14%، المواد الكيماوية 12%، مواد أولية غير قابلة للأكل 4%.

الرسم البياني 7: بنية الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي (2009-2014) بالنسب %



#### IV- عوائق تنمية التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي

بالرغم من الجهود الهامة المبذولة من طرف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خاصة على مستوى الترويج والتنشيط التجاري والعمل على رفع مكان الاختناق فإن العديد من الحواجز مازالت قائمة نذكر منها على وجه الخصوص:

- إشكاليات النفاذ إلى الأسواق: الحواجز التعريفية وشبه التعريفية والحواجز غير التعريفية ولاسيما: صعوبة إقامة قواعد المنشأ، صعوبة مطابقة المعايير الدولية من قبل الشركات وعدم الاعتراف المتبادل بهذه المعايير، عدم الاتفاق بشأن التدابير الوطنية والإقليمية، طول الإجراءات الإدارية بالمراكز عبر الحدودية وخاصة خلال عمليات التخليص الجمركي، مراقبة غير قانونية لحاويات الناقلين، مشكل منح التأشيرات لرجال الأعمال، وجود رخص منع التصدير، مراقبة كمية السلع، عدم تطبيق التزامات نصوص التعاون الاقتصادي الإقليمي وغياب المعلومات حول الإطار القانوني لتسهيل التجارة، عدم موافقة أيام وساعات العمل بالمراكز الحدودية وغياب الوسائل التنظيمية للمبادلات بين جهات منظمة التعاون الإسلامي. وبالتالي، بين ديسمبر 2008 وديسمبر 2014، فإن الدول التي تأثرت بشكل أكبر من هذه التدابير هي: تركيا، إندونيسيا، ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة، باكستان، مصر، العربية السعودية، إيران، المغرب وبنغلاديش.

- العوائق على المستوى اللوجستي: البنية التحتية، النقل، ضعف أو عدم ملائمة خدمات الدعم للتجارة الدولية؛

- عدم تنوع العرض من المواد المصدرة وعدم ملاءمته للمعايير الدولية في الأسواق؛

- عدم توفر المعلومات حول الأسواق وفرص الأعمال بالرغم من الجهود المبذولة من طرف المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية؛

- نقص فرص اللقاءات وضعف إمكانيات الترويج للإنتاج الوطني في سائر أسواق بلدان منظمة التعاون الإسلامي؛
- تعقيد الإجراءات الإدارية ذات العلاقة بالتجارة الخارجية على المستوى الجمركي والمصرفي وفي الموانئ؛
- عدم توفر الكفاءات من الفنيين المختصين في التجارة الدولية؛
- ضعف آليات التمويل أو عدم توافقها مع حاجيات المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

### عوائق الصادرات:

من أهم العوامل التي تعرقل نمو الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي حسب استطلاع للرأي أجراه المركز الإسلامي لتنمية التجارة من قبل المصدرين في المنطقة نذكر: كلفة اقتحام أسواق جديدة، مخاطر الصرف، كلفة اليد العاملة، التدابير القانونية، صعوبة الحصول على البيانات المتعلقة بأسواق الدول الأعضاء، صعوبة الحصول على الرخص والضمانات المصرفية والشركاء المحليين.

### عوائق الواردات:

أهم الحواجز الموثقة على مستوى الواردات هي: إشكاليات الترخيص من مكاتب الصرف والحصول على الضمانات البنكية للقيام بعمليات الاستيراد تليها المخاطر السياسية والتجارية ثم الالتزام بمعايير الجودة الصحية والصحة النباتية، التقييم الجمركي والإجراءات الجمركية، إشكاليات الحصول على رخصة الاستيراد، التدابير الوقائية وقواعد المنشأ.

وعلى الرغم من هذه العوائق، بذلت بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي جهودا جبارة من أجل تسهيل التجارة عبر الحدود:

- انجاز الصفقات التجارية الالكترونية: البحرين، بنين، بروناي، مصر، غامبيا، كازاخستان، باكستان، ماليزيا، أوغندا، اندونيسيا، مالي، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، غويانا، الأردن، النيجر، أوزبكستان، قطر، السودان، اليمن، بنغلاديش، ألبانيا، موريتانيا، النيجر، سيراليون، سورينام، طاجيكستان، أوزبكستان، قيرقيزيا وتوغو؛
- إنشاء الشبابيك الموحدة الوطنية: ماليزيا، اندونيسيا، بروناي، تركيا، السنغال، مصر، الإمارات العربية المتحدة، تونس، أذربيجان، بوركينا فاسو، بنين، الكامبيرون، بنغلاديش، غامبيا، الأردن، موزمبيق، باكستان، سيراليون، قطر، المملكة العربية السعودية، الكويت، البحرين، كازاخستان، قيرقيزيا، طاجيكستان، كوت ديفوار، توغو، لبنان، غويانا، السودان، إيران، عمان، الغابون، نيجيريا، الجزائر، ليبيا، ألبانيا، المالديف، النيجر، مالي (جاري) وسورينام (جاري)؛
- استخدام أو تحسين عمليات التفتيش المعتمدة على إدارة المخاطر: كوت ديفوار، غويانا، المغرب، سورينام، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، تونس، ألبانيا، الكامبيرون، نيجيريا، كازاخستان، إيران، موريتانيا، السودان، الأردن، اليمن وقيرقيزيا؛
- وجود تعاون ثنائي ومتعدد الأطراف عند الحدود: دول الأسيان ودول الكوميسا، أوغندا، بوركينا فاسو، غانا، مالي-السنغال، التحالف الأفريقي للتجارة الإلكترونية (AACE)،



التحالف الآسيوي للتجارة الإلكترونية (PAA)، الكامبيرون (سيماك)، الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، إلخ؛

- تحسين مؤشر الأداء اللوجستي بنسبة تفوق 10% بين سنتي 2010 و2014: قطر، بوركينافاسو، المغرب، غينيا بيساو، المالديف، مصر، الجزائر، باكستان، إندونيسيا ومالي؛
- تحسين أداء الجمارك بنسبة تفوق 20% بين سنتي 2010 و2015: مصر، مالي، أذربيجان، بنغلاديش، بروناي، غويانا، إندونيسيا، كازاخستان، بنين، قيرغيزيا، بوركينافاسو، الكامبيرون، غامبيا، أوغندا، سيراليون، ألبانيا، الأردن، تونس، إيران، الكويت، موزمبيق، النيجر، قطر، كوت ديفوار، غينيا وفلسطين؛
- تحسين البنية التحتية الوطنية بنسبة تفوق 10% بين سنتي 2010 و2014: غينيا بيساو، القمر الاتحادي، مصر، باكستان، العراق، قطر، بوركينافاسو، الجزائر، أذربيجان، غويانا، المالديف، طاجكستان، تشاد، إندونيسيا، تركيا، توغو ومالي؛
- تحسين المسافة الفاصلة عن الحدود بنسبة تفوق 10% بين سنتي 2010 و2014: غينيا، توغو، أوزبكستان، غينيا بيساو، بنين، كوت ديفوار، تشاد، سيراليون، النيجر، السنغال، جيبوتي، بوركينافاسو، غامبيا، سورينام، نيجيريا ومالي؛
- تحسين الإجراءات في الموانئ: كوت ديفوار، المملكة العربية السعودية، البحرين، بنين، باكستان، المغرب، الكامبيرون، غويانا، بنغلاديش، جيبوتي، السنغال، الإمارات العربية المتحدة، الأردن، غينيا، كازاخستان، السودان، الجزائر، نيجيريا، عمان وتونس؛
- تحسين معدل الربط البحري بالنسبة للدول الساحلية بما يفوق 50% بين سنتي 2005 و2015: ألبانيا، المغرب، البحرين، الصومال، لبنان، العراق، جيبوتي، نيجيريا، اليمن، السودان، كوت ديفوار، عمان، الأردن، توغو، تركيا، المالديف، بنغلاديش، الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، بنين، ماليزيا، موزمبيق وباكستان.

مكنت هذه الانجازات بعض الدول من التخفيض في تكاليفها التجارية حسب مؤشر ممارسة الأعمال "Doing Business" بين سنتي 2010 و2015 وهي كالاتي:

- الاكتفاء بوثيقة واحدة مطلوبة عند التصدير والاستيراد: بنين، بوركينافاسو، كازاخستان، عمان، غامبيا، أفغانستان، الكويت، أذربيجان، إندونيسيا، ماليزيا، المغرب، موريتانيا، مصر، الأردن، الإمارات العربية المتحدة، قيرغيزيا، أوغندا، أوزبكستان، تونس، كوت ديفوار ومالي؛
- تخفيض مدة عمليات التصدير والاستيراد: أذربيجان، بروناي، إندونيسيا، كازاخستان، ماليزيا، الكامبيرون، جيبوتي، غامبيا، موزمبيق، سيراليون، قطر، الأردن، لبنان، المغرب، موريتانيا، العربية السعودية، بوركينافاسو، الإمارات العربية المتحدة، غويانا، إيران، النيجر، أوغندا، أوزبكستان، باكستان، السودان، اليمن، بنين، كوت ديفوار، مالي، النيجر، عمان وتونس؛
- تخفيض كلفة الحاوية عند التصدير والاستيراد: كوت ديفوار، بنغلاديش، ماليزيا، إندونيسيا، أفغانستان، أذربيجان، بنين، غينيا بيساو، غامبيا، السنغال، عمان، المغرب والجزائر.

إن تنفيذ اتفاقية بريetas وإنشاء الشباك التجاري الموحد للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بمبادرة من المجموعة التشاورية والذي تشرف على متابعته اللجنة الفرعية للتجارة والاستثمار للاجتماع التنسيقي السنوي لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي وإنشاء مرصد الحواجز غير التعريفية بالمركز الإسلامي لتنمية التجارة سيساهم في التخفيف من حدة الحواجز التي تعوق التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي. ويتعين على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن تشارك بفعالية في تنفيذ اتفاقية نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمكلف بالشؤون الاقتصادية والتجارية وخاصة في أنشطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ومعهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية وفرق عمل لجنة الكومسيك لتعزيز التجارة البينية قصد تحقيق أهداف مخطط العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي المتمثل في الرفع من حصة التجارة البينية إلى نسبة 25% من إجمالي التجارة البينية للدول الأعضاء في أفق 2025.

وقد نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة عدة ندوات للتعريف بأهمية اتفاقية نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والبروتوكولين المصاحبين وذلك في بلدان الخليج العربي وشمال إفريقيا، خاصة في العربية السعودية وعمان والكويت وليبيا والمغرب وبوركينا فاسو في إطار التعاون مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا. وفي منظمة التعاون الاقتصادي بالتعاون مع الكومسيك وقسم التعاون والاندماج التابع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية في سورينام بمشاركة غويانا في يونيو 2015، وفي الدار البيضاء في مارس 2016 لفائدة الدول الأفريقية بالتعاون مع قسم التعاون والاندماج التابع للبنك الإسلامي للتنمية ومؤخرا في عمان لفائدة أطر دولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية في أبريل 2016.

كما يتعين الرفع من تحسين الربط البحري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال إنشاء خطوط بحرية بين الدول الآسيوية والأفريقية ودول الخليج العربي وتشجيع الدول الأعضاء على إنشاء أنظمة الشباك التجاري الموحد والربط فيما بينها من أجل تعزيز التجارة البينية.

## V- آفاق الاقتصاد العالمي للفترة 2016-2017

نلاحظ أن المشاكل الاقتصادية في البلدان المتقدمة تؤثر أيضا على البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من خلال تراجع الصادرات واضطراب تدفق رؤوس الأموال وعدم استقرار أسعار المواد الأولية. كما تواجه الاقتصاديات النامية الكبرى مشاكل داخلية، حيث تواجه بعض الدول مثل الصين تراجعا في الاستثمار الناجم عن قيود التمويل في بعض القطاعات الاقتصادية وفائضا في الطاقة الانتاجية.

وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي لشهر أبريل 2016، يتوقع أن يسجل النمو العالمي نسبة 3,4% في سنة 2016 و3,6% في سنة 2017. ففي الدول المتقدمة، يتوقع أن يرتفع النمو بـ 0,2 نقطة في سنة 2016 ليسجل نسبة 2,1% وسيظل مستقرا في سنة 2017.

يبقى النشاط العام مرنا في الولايات المتحدة، مدفوعا بالظروف المالية التي لا تزال متكيفة وبتعزيز أسواق السكن والشغل، ولكن وزن الدولار يرجح كفة النشاط الصناعي. وقد أدى انخفاض أسعار النفط إلى خفض الاستثمار في البنيات والمعدات المعدنية. في منطقة اليورو، تفسر الزيادة في الاستهلاك الخاص بانخفاض سعر النفط وتغطي الظروف المالية المتكيفة انخفاض صافي الصادرات. وفي اليابان، يتوقع أن يتعزز النمو في سنة 2016، وذلك بفضل دعم الميزانية وانخفاض أسعار النفط والظروف المالية المتكيفة وارتفاع مستويات الدخل.

أما في الدول الناشئة والنامية فيتوقع أن ينتقل النمو من 4% سنة 2015 (أقل معدل منذ الأزمة المالية 2009/2008) إلى 4,3% سنة 2016 و4,7% خلال سنة 2017.

أما في الصين، فيتوقع أن يتراجع النمو إلى 6,3% في سنة 2016 وإلى 6,0% في سنة 2017، ويرجع ذلك أساسا إلى ضعف نمو الاستثمار الذي يصاحب عملية إعادة التوازن للاقتصاد.

في الهند وباقي الدول الناشئة في آسيا، يتوقع عموما أن يظل النمو قويا، على الرغم من أن بعض الدول قد تواجه رياحا معاكسة ترتبط بإعادة التوازن للاقتصاد الصيني وضعف النشاط الصناعي العالمي.

في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على الرغم من نمو إيجابي في معظم الدول، يتوقع حاليا أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2016، وإن كان بدرجة أقل مما كان عليه في سنة 2015. ويفسر هذا الانخفاض بالركود في البرازيل وفي باقي الدول التي تواجه صعوبات اقتصادية.

في الشرق الأوسط، يتوقع أن يرتفع النمو، لكن انخفاض أسعار النفط والتوترات السياسية والصراعات الداخلية في بعض الحالات، لا تزال تلقي بثقلها على التوقعات.

في أوروبا الناشئة، من المتوقع أن يظل النمو مستقرا، على الرغم من بعض التراجع في سنة 2016. أما في روسيا، التي لازالت تتأقلم مع انخفاض أسعار النفط والعقوبات الغربية، يتوقع أن يظل النمو في حالة ركود في سنة 2016. أما الدول الأخرى في رابطة الدول المستقلة فتعاني من الركود في روسيا والتوترات الجيوسياسية، وفي بعض الحالات، تعاني من ضعف البنيات الداخلية وانخفاض مستوى أسعار النفط. لذلك يتوقع أن يكون نموها متواضعا في سنة 2016، وأن يسجل ارتفاعا خلال سنة 2017.

في معظم الدول الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، يتوقع أن يسجل النمو ارتفاعا تدريجيا، لكن ونظرا لانخفاض أسعار السلع الأساسية، فإنه يتوقع أن يسجل مستويات أقل من تلك التي تم تحقيقها خلال السنوات العشر الماضية. وهو ما يفسر أساسا باستمرار التعديل النزولي في أسعار السلع الأساسية وارتفاع تكاليف القروض، التي تثقل كاهل بعض الاقتصاديات الكبرى في المنطقة (جنوب أفريقيا، أنغولا ونيجيريا) والعديد من البلدان المصدرة للسلع الأساسية.

حاليا، لا تشير أسواق العقود الآجلة إلا إلى زيادات متواضعة في الأسعار في سنتي 2016 و2017. كما تراجعت أسعار السلع الأساسية الأخرى وخاصة منها المعادن.

وفقا للبيانات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية في أبريل 2016، يتوقع أن يظل حجم نمو التجارة العالمية ضعيفا في سنة 2016 على نفس المستوى الذي تم تسجيله في سنة 2015، أي

حوالي 2,8%. ويتوقع أن تتراجع واردات البلدان المتقدمة في سنة 2016، في حين يتوقع أن يستأنف الطلب على المواد المستوردة نموه في الدول الآسيوية النامية. ووفقا لنفس المصدر، يتوقع أن يسجل نمو التجارة العالمية ارتفاعا بنسبة 3,6% في سنة 2017.

كما يتوقع أن ترتفع صادرات الدول المتقدمة في سنة 2016 بنسبة 2,9% وبنسبة 2,8% في الدول النامية، أما واردات الدول المتقدمة فينتوقع أن ترتفع بنسبة 3,8% وبنسبة 1,8% في الدول النامية.

ويتوقع أن يفيد هذا الوضع منطقة آسيا حيث سوف يكون نمو الصادرات أقوى وسيسجل نسبة 3,4%، تليها أمريكا الشمالية وأوروبا بنسبة 3,1% لكل منهما. أما أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى ومناطق أخرى فسوف تشهد نموا بطيئا 1,9% و0,4% على التوالي. كما يتوقع أن تشهد واردات أمريكا الشمالية ارتفاعا بنسبة 4,1% خلال العام الجاري، في حين يتوقع أن تسجل واردات كل من آسيا وأوروبا ارتفاعا بنسبة 3,2%. وأخيرا، من المتوقع أن تنخفض واردات أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى ومناطق أخرى إذا واصلت أسعار النفط وباقي السلع الأساسية انخفاضها في سنة 2016.

من جهة أخرى، نلاحظ أن التجارة العالمية قد ارتفعت من حيث الحجم ولكنها انخفضت من حيث القيمة نتيجة تقلب أسعار الصرف وانخفاض أسعار السلع الأساسية. ويفسر هذا الوضع أيضا بعودة الحمائية في بعض الدول التي لازالت تطبق قيودا على التجارة.

ولمواجهة هذا الوضع وزيادة نمو التجارة العالمية، يجب على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية مواصلة التخلص من القيود المفروضة على التجارة وخاصة التدابير التعريفية وغير التعريفية على المنتجات الزراعية والمصنعة وتنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تسهيل التجارة التي من شأنها أن تساعد على تسجيل نمو بنحو 1 تريليون دولار أمريكي سنويا.

بما أن الاقتصاد العالمي استعاد بالكاد عافيته خلال السنوات الأخيرة، فإن بلدان منظمة التعاون الإسلامي ليست بمنأى عن ذلك لأنها تخضع أيضا لتوجهات اقتصاديات بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ودول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (نافتا) والدول الآسيوية حيث تربطها بها اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف.

ترتبط اقتصاديات منطقة منظمة التعاون الإسلامي أيضا بتقلب أسعار المواد الأساسية وسعر صرف العملة التي تتم بها المعاملات التجارية الدولية بالإضافة إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل المنطقة (منظمة التعاون الإسلامي وشركاء التنمية).

ويؤثر تغير معدل نمو الاقتصاديات المهمة في منظمة التعاون الإسلامي مثل الإمارات والسعودية وماليزيا وتركيا واندونيسيا وإيران وقطر ونيجيريا والعراق والكويت مباشرة على التجارة العالمية وداخل منظمة التعاون الإسلامي في هذه الدول الأعضاء.

وفي مقابل هذا الوضع، يتوقع أن تتحسن اقتصاديات دول منظمة التعاون الإسلامي بفضل الزيادة المحتملة في أسعار المنتجات النفطية وبعض المواد الغذائية لأن بعض البلدان ترفع من الإمكانيات المهمة لهذه المنتوجات من أجل دعم قطاعات اقتصادية أخرى مثل قطاع الخدمات ولكن أيضا من خلال التعاون المشترك بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي تحت إشراف

الأمانة العامة للمنظمة في إطار الاجتماع التنسيقي السنوي لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي  
وتنفيذ مخطط العمل العشري الجديد 2016-2025.

الجدول 1: تطور تجارة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بين 2005 و2015  
(مليار دولار أمريكي وبالنسب %)

تطور 2015/2005	تطور 2015/2014	*2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
134,30%	6,89%	2 297,88	2.149,80	2.215,79	2.261,77	2.122,48	1.680,77	1.329,35	1.891,14	1.395,31	1.190,46	980,73	الصادرات العالمية للدول الأعضاء
218,02%	12,75%	427,23	378,91	379,15	362,10	325,41	257,71	207,93	265,38	200,2	162,45	134,34	الصادرات البنينة للدول الأعضاء
35,73%	5,49%	18,59%	17,63%	17,11%	%16,01	15,33%	15,33%	15,64%	14,03%	14,35%	%13,65	13,70%	الحصة
174,61%	8,53%	2 184,16	2.012,45	1.968,29	1.864,24	1.757,68	1.501,35	1.329,7	1.489,6	1.164,98	948,86	795,38	الواردات العالمية للدول الأعضاء
229,06%	6,57%	451,17	423,34	396,98	389,58	356,17	281,29	218,83	285,65	220,4	170,91	137,11	الواردات البنينة للدول الأعضاء
19,83%	-1,80%	20,66%	21,04%	20,17%	%20,90	20,26%	18,74%	16,46%	19,18%	18,92%	18,01%	17,24%	الحصة
<b>152,35%</b>	<b>7,68%</b>	<b>4 482,04</b>	<b>4.162,25</b>	<b>4.184,08</b>	<b>4.126,01</b>	<b>3.880,16</b>	<b>3.182,12</b>	<b>2.659,05</b>	<b>3.380,74</b>	<b>2.560,29</b>	<b>2.139,32</b>	<b>1.776,11</b>	حجم التجارة العالمية للدول الأعضاء
<b>223,60%</b>	<b>9,49%</b>	<b>878,40</b>	<b>802,25</b>	<b>776,13</b>	<b>751,68</b>	<b>681,58</b>	<b>539,00</b>	<b>426,76</b>	<b>551,03</b>	<b>420,60</b>	<b>333,36</b>	<b>271,45</b>	حجم التجارة البنينة للدول الأعضاء
<b>223,60%</b>	<b>9,49%</b>	<b>439,20</b>	<b>401,13</b>	<b>388,07</b>	<b>375,84</b>	<b>340,79</b>	<b>269,50</b>	<b>213,38</b>	<b>275,52</b>	<b>210,30</b>	<b>166,68</b>	<b>135,73</b>	صافي التجارة البنينة لمنظمة التعاون الإسلامي
<b>27,88%</b>	<b>2,32%</b>	<b>19,78%</b>	<b>19,33%</b>	<b>18,64%</b>	<b>18,45%</b>	<b>%17,80</b>	<b>%17,03</b>	<b>%16,05</b>	<b>%16,60</b>	<b>%16,63</b>	<b>%15,83</b>	<b>%15,47</b>	حصة التجارة البنينة لمنظمة التعاون الإسلامي

المصادر: صندوق النقد الدولي سبتمبر 2015 ومركز التجارة الدولية والأونكتاد وWITS أكتوبر 2015، (\*) توقعات المركز الإسلامي لتنمية التجارة، أبريل 2016.

